

الشباب و سوسيولوجيا المواطنة السياسية : تحديات وآفاق

فرفار جمال*

شهد هذا المفهوم (المواطنة) تغيرات عديدة في مضمونه، استخدامه ودلالته، فلم يعد فقط يصف العلاقة بين الفرد والدولة في شقها السياسي القانوني كما ساد سابقا، بل تدل القراءة في الأدبيات والدراسات السوسيو- سياسية الحديثة، على عودة الإهتمام بمفهوم المواطنة في حقل النظرية السياسية بعد أن طغى الإهتمام بدراسة مفهوم الدولة، و أصبحت الدراسات و البحوث العلمية تتناول موضوع المواطنة وقيمها المختلفة المندرجة في السياق المجتمعي حيث إرتبط هذا المفهوم عبر التاريخ بحق المشاركة في النشاط الإقتصادي و الحياة الإجتماعية من خلال اتخاذ القرارات الجماعية الملزمة وتولي المناصب العامة فضلا عن المساواة أمام القانون، وتقترح من ثمة بعض المقدمات لما يمكن تسميته بسوسيولوجيا الشباب والتطرق إلى المسألة الشبابية من طرف بعض المفكرين السوسيولوجيين الذين أعطوا لها مكانة محورية ضمن ما يعرف في الخطاب السوسيولوجي والإقتصادي و السياسي بالمسألة الإجتماعية في مختلف دالاتها وأبعادها العامة. فنجد « OLIVIER GALLAND » في كتابه علم لإجتماع الشباب يخصص بالإعتبار أن الشبيبة مرحلة من الحياة، وقد أصبحت جوهر المواضيع الإيديولوجية و السياسية وهذه الأخيرة أدت إلى ميلاد أشكال من التدخلات المؤسساتية للدولة في مختلف المجالات الإقتصادية و الإجتماعية و السياسية و الثقافية .

إن المواطنة كمفهوم حديث، ارتبطت في السنوات الأخيرة بموضوع حقوق الإنسان كمسألة مهمة سياسيا و حقوقيا، وأصبح من الضروري توجيه العناية إلى الإنسان و تسليط الضوء على حقوقه و حرياته الأساسية التي لا يجوز أن تنتقص في أي ظرف من الظروف، وذلك أن الإنسان مهما كان جنسه و سنه هو المحور الأساسي لجميع الأنظمة و القوانين و هو هدف كل شيء. كما ارتبطت مسألة المواطنة بمفاهيم مختلفة كالفضاء العمومي والمجتمع المدني الذي يشكل أحد أهم ميزات النظم الديمقراطية من ناحية كونه بعدا بنويا، أو كونه بعدا شبه ثقافي، و كأنه روح تلك المجتمعات. و يعتبر أحد التعابير الأكثر انتشارا في نهاية القرن و بداية الألفية الجديدة، و الواقع أن انتشاره مرتبط بتحولات عميقة شهدتها العالم في هذه الفترة، كما ارتبط هذا التوسع في استعماله و شيوعه بمفاهيم أخرى لصيقة به لما بينهما من إرتباطات عضوية قوية سواء من حيث أطرها المرجعية الفكرية أو من حيث علاقات التداخل التي بينها في الممارسة الفعلية، تلك المفاهيم هي الدولة الحديثة (دولة الحق والقانون) الديمقراطية و حقوق الإنسان .

* أستاذ بجامعة مصطفى اسطوبولي قسم علم الإجتماع -معسكر-

إن العلاقة بين الشباب والمواطنة كممارسة حضرية في السياق الاجتماعي الشامل هي الإطار العام لبحثنا هذا، و محور الإهتمام يتمثل في تحليل موقف الشباب من العالم المحيط به، وكيف يختلفون في توجهاتهم و اتجاهاتهم نحوه و بتباين الظروف التاريخية نتيجة للتغيرات الاجتماعية التي يشهدها المجتمع، و من دون شك فإن نطاق البحث على هذا النحو يتسع ليشمل الجوانب النفسية و الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية و هذا بدوره يدعونا إلى تبني إستراتيجية في البحث تلائم اتساع نطاقه و تتمثل في ذلك المنظور السوسيولوجي الشامل الذي يدرس البنية الاجتماعية في كليتها و في حركيتها الدائمة . و تفاعل عناصرها المستمر مرتبط بالظروف التاريخية المصاحبة، وهكذا نستطيع أن نستوعب أكبر عدد من القوى المؤثرة و المتحركة في عالم الشباب .

لقد أخذت الجزائر تهتم في السنوات الأخيرة بمسألة المواطنة من خلال تنظيم ملتقيات و منتديات علمية محاولة تكريس مبادئ دولة القانون و المواطنة بالتعاون مع معاهد أجنبية مختصة في ذلك كمعهد «مغرب أوروبا» بجامعة باريس حيث تم مناقشة السبل و الوسائل الإجرائية لتحقيق تلك المبادئ في الجزائر من خلال فتح ورشات عمل ينشطها الجامعيون والفاعلون الإجتماعيون والسياسيون⁽¹⁾.

إذن، فالمواطنة تختلف في المجتمع من فرد إلى فرد باختلاف أعمارهم و جنسهم: فيحكم طبيعة البنية الاجتماعية للمجتمع الجزائري الذي عرف تاريخه الاجتماعي مساراً آخر لم يصل فيه بعد إلى قطيعة نهائية مع ممارسات الماضي تمكن من تحقيق هذه القيم، ومنذ مطلع هذا القرن، عرف المجتمع الجزائري حركة نزوح واسعة من الأرياف إلى المدن كانت لها نتائج مؤثرة على الصعيد السياسي و الاجتماعي . لقد وصف «حربي محمد» هذه العملية قائلاً: «لقد حل الشعب محل القبيلة و الحزب محل الزاوية الدينية (...) و حول أبناء الريفيين في هجرتهم إلى المدن، التيارات المعتدلة و اخلطوا تركيبتها و استأصلوها حيث شكلوا بإعتبارهم حشداً كبيراً الوطنية الشعبية . فالمحسوبة التي كانت عند الأعيان أصبحت الآن في الأحزاب السياسية»⁽³⁾ و عبر هذه المراحل التطورية للمجتمع نمت فئة الشباب و إكتسحت مساحات سكانية معتبرة و إستحكم ارتباطها الشديد بما يحدث من حراك إجتماعي الأمر الذي لفت إهتمام الباحثين لمعرفة مدى إدراك و وعي هذه الفئة لمفهوم المواطنة و حقيقة ممارستها، و الكيفيات التي يمارس بها ذلك، ضمن مجتمع يضم في بنياته مجموعة من التناقضات الاجتماعية و الثقافية و السياسية، و مدى إمكانية تكريس هذا المفهوم فعلياً على أرض الواقع.

إن الحديث عن الشباب و المواطنة يضعنا أمام أهم مكونات التغيرات الاجتماعية والثقافية والسياسية العميقة والمتسارعة في الجزائر، حيث يظهر أن سيرورة التمدن والتي بدأت خلال الحكم الإستعماري، وتسارعت بعد الإستقلال كان لها آثار إختلالية على النسيج الاجتماعي، فعملية التحديث المركزية و السلطوية الغير مكتملة و الحركة العمرانية غير المضبوطة، كان لهما الأثر الكبير على أنماط الحياة الاجتماعية التقليدية و مؤسسات التنشئة الاجتماعية والسياسية في الجزائر. و لعل من الأسباب التي جعلتنا نختار فئة الشباب هي كون أن هذه الأخيرة تمثل النسبة الكبيرة في المجتمع و العصب الذي يحركه حيث وجدت الدوافع الذاتية مكانها في إختيار الفضاء الاجتماعي والتي تفسر بدورها إختيار المنطقة و المؤسسات الإنسانية و المورفولوجية التابعة لها كموضوع للدراسة .

و من هنا تصبح المحددات الموضوعية نابعة من الإختيارات الذاتية هل يمكن إجراء بحث حول مسألة المواطنة في فضاء من الفضاءات الإجتماعية؟ فذلك ممكن لأنه من المواضيع التي يتناولها علم الاجتماع و الأنثربولوجيا بالدراسة من جهة، وارتباط مفهوم المواطنة بمسألة شروط الحياة و كيفية ممارستها ضمن الحياة العامة .

نجد أن سيرورة التفاعل الإجتماعي و التنشئة الإجتماعية في المدن، كانت تنظمها مؤسسات إجتماعية مثل: «العائلة، جماعة الخلان، شبكة القرابة المجاورة (voisinage)، و كذا مؤسسة الحي (quartier)». فداخل هذه الأخيرة كان الشباب يقضون معظم أوقاتهم و حياتهم الإجتماعية...». فالحي كان يشكل الوحدة الإجتماعية الأساسية داخل النسيج العمراني للمدن الجزائرية⁽⁴⁾ للإفتتاح على العالم الخارجي بتنقضاته المختلفة، و عليه فإن المجتمع المدني بكل مكوناته المختلفة يعتبر الإطار الديناميكي للنمو وتجلي الدور الإجتماعي، السياسي والثقافي للشباب من خلال ممارستهم و سلوكياتهم المختلفة.

المشاركة السياسية للشباب :

عرفت الساحة السياسية والإجتماعية في الجزائر حركات شبابية لم تكن ميزاتها العنف دائما. ففي السبعينيات كان الشباب مهتمين ومنشغلين بالسياسة بطرق تفاوضية سلمية وتكرر ذلك خلال فترة الإنفتاح السياسي بين 1989-1991 التي كانت بمثابة نقطة تحول سياسي ومنعرج حاسم لتكريس مبدأ الديمقراطية والتعددية الحزبية، حيث كان عنصر الشباب هو الغالب والمحتكر للعضوية في أغلبية الأحزاب. كما كانت المدينة هي الإطار المكاني الذي احتوى هذه الديناميكية الشبانية، والإطار الذي تجلى فيه نمو الدور السياسي والإجتماعي الشباني. فلقد حاولت الدولة في العديد من المرات إحتواء الغضب الشباني تفاديا لتأزم وإنفجار الوضع و ذلك بإنتهاج أساليب و مناورات سياسية لاستمالة الشباب و تفادي الصدام. فالدولة و النظام السياسي الجديد، كان يعي تبعات الإنفتاح السياسي، مزايه، و مخاطره، مما يستوجب منها الإبقاء على سلطتها الفعلية الإحتكارية دون إقصاء شمولي و موسع للكتلة المواطنة. حيث يرى ماكس فيبر «MAXE WEBER» أن للدولة الحديثة تكتل مؤسساتي ملغى يبحث ويسعى من أجل تطبيق سياسة الإحتكار داخل حدود الإقليم للعنف الجسدي الشرعي كوسيلة للهيمنة والسيطرة. وفي إطار الهدف المسطر وضع بيدي المسيرين الوسائل المادية اللازمة للتسيير⁽⁵⁾. تتأرجح المشاركة السياسية للشباب ما بين النشاط على مستوى الأحزاب السياسية، وممارسة السلوك الإنتخابي داخل الفضاء الإجتماعي (الحي أو المدينة) كوسيلة من وسائل التعبير الشخصية، والعمل النقابي في المجال المخصص له (مكان العمل). و هذا بغية الدفاع عن حقوق العمال وحل مشاكلهم. فلقد أظهرت الأبحاث انه كلما كانت الصناعة أكثر تقنية وتعقيدا أصبح العمال أكثر كفاءة، كلما كان العمل النقابي أكثر كثافة وكلما أصبحت النضالات العمالية أكثر فعالية⁽⁶⁾، والعكس صحيح ولا توجد مشاركة من دون الإحساس بالانتماء إلى الجماعة(عوامل الانتماء)، والإمكانات والوسائل المادية والمعنوية التي تؤدي وظيفة إعلامية للمشاركة السياسية الفعالة .

تتأثر المشاركة السياسية للفرد أو الشباب بالسيرورة الدائمة للتنشئة التي تبدأ فعاليتها في التأثير منذ الولادة. فكل ما يمر به الشباب كفرد داخل الحياة الاجتماعية من التجارب الجديدة، إلى الدخول في مجموعات جديدة إرادية أو مفروضة عليه (الخدمة العسكرية... على سبيل المثال)، تكون بعد ذلك مصدراً كامناً للتأثير بواسطة التنشئة السياسية. وتتعلق عملية التنشئة بالتأثيرات التي تمارس في الطفولة عن طريق الإمتثال للعائلة والمدرسة والجوار «voisinage» والأنناد «Les pair» وفي حياة الرشد والإمتثال للتربية المدرسية المتنوعة التكوين المهني، الزواج، العمل، النظام الاجتماعي والحراك الاجتماعي «la mobilité sociale»، الانتماء إلى جماعة سياسية أو مهنية.⁽⁷⁾ في خضم هذه العوامل المساعدة على التنشئة السياسية، نجد أن الآباء يمثلون طرفاً فاعلاً فيها من خلال مساعدة أبنائهم في تكوين ثقافة إجتماعية سياسية. فالمستوى التعليمي للآباء يلعب دوراً بارزاً في تلك العملية.

وعلى هذا الأساس، تمثل المواطنة السياسة الوطنية ليس في التمتع بالحقوق المدنية المرتبطة بالجنسية (حق الانتخاب، الحريات العامة، ممارسة وظائف المسؤولية...) وفقط، ولكن كذلك في حق التدخل في الحياة السياسية والمشاركة. من هذه الزاوية تكون نوعية المواطن لها بعد مزدوج: بعد قانوني «dimension juridique»، و بعد معياري «dimension normatif»، ولهذا كذلك بعد هويتي «dimension Identitaire»، والتي تشير وتبين ماهية المواطن وإنتمائه إلى الجماعة السياسية نفسها⁽⁸⁾.

طبيعة السلطة السياسية المحلية :

تنظم السلطة السياسية الهيمنة الشرعية والخضوع وتخلق تدرجاً خاصاً بها، وهي تعبر «رسمياً» وبوجه خاص عن تفاوتات جوهرية، وهو ذلك الذي يقيمه التدرج الاجتماعي ونظام الطبقات الاجتماعية بين الأفراد والجماعات. فطريقة تمييز العناصر الاجتماعية ومختلف المراتب التي تندرج فيها والشكل الذي يتخذه العمل السياسي، كلها ظواهر مترابطة إرتباطاً وثيقاً. فلا مجتمع بلا سلطة سياسية ولا سلطة بلا مراتب وبلا علاقات متفاوتة بين الأفراد والمجموعات الاجتماعية. فالسلطة كما يعرفها «George Balandier» هي : نتيجة إجتماعية ولا يمكن في الحقيقة أن نعزل هذه السلطة عن المجتمع وحركيتها وتحولها، وهذا بحكم التنظيم الخاص للسلطة. فالسلطة موجودة في كل المجتمعات وهي تحرص على إحترام القواعد التي أنشأتها، وعلى كل خلل أو عيب يظهر فيها ويحدد في مسارها أعراض التنافس بين الأفراد⁽⁹⁾.

يتطلب معرفة طبيعة السلطة السياسية المحلية تحديد أشكال العلاقات الرسمية وغير الرسمية، من أجل فهم وتحديد الحركية السوسيو سياسية المحلية ومعرفة البنية الاجتماعية المكونة للسلطة السياسية المحلية. ذلك أن كل العلاقات الرسمية تكتسي طابعاً شرعياً ومنظماً وفق مجموعة من القوانين الموضوعية لتسيير السلطة السياسية تحت إطار مؤسساتي «cadre institutionnel».

وبفضل الملاحظة التي ساعدت في الإقتراب من مجريات الأحداث توصلت الدراسة إلى النتائج التالية :

إن السلطة السياسية المحلية ذات طابع عشائري تضم مجموعة من العائلات المعروفة التي لها إندماوات إجتماعية ريفية وتقليدية من الولايات المجاورة نزحت منذ مدة زمنية إلى المنطقة، وجل العائلات تمثل مناطق (معسكر، غليزان، البيض، تيارت...)، وبمرور الوقت أصبحت تمثل مركزاً للسلطة المحلية من خلال الجمعيات والمجالس المختلفة التي تلعب دور الوسيط مع السلطة السياسية. وعلى هذا الأساس، فإن السلطة المحلية تأخذ معناها السياسي في علاقتها الجدلية مع الجماعة في اتجاه يكون مرة المحرك والحافز الذي يتقبل التغيير في اتجاه المواطنة الحقيقية، محولا التجمع غير الشرعي للأشخاص في مجتمع محلي مركب، هو التجمع الإنساني الوحيد القادر على تحويل رغبات المواطنين⁽¹⁰⁾.

إن التناقضات لا تزال قائمة فيما يخص نوع التفاوتات التي يقتضي التبصر فيها لتمييز هذا النوع: التفاوتات المسماة طبيعية، المبنية على إختلافات في الجنس و العمر، تتجلى في ترتيب للمراكز الفردية حيث تحدد مواقع الرجال بالنسبة إلى النساء، وموقع كل من هؤلاء في جماعته حسب عمره وهذا ما لفت الإنتباه إليه (رالف لينتون)⁽¹¹⁾ (RALPH LITON)

هذه التفاوتات الأولية، تخلق أصلا إمتيازات وواجبات وهي تعتقد بالتدخل في ميدان العلاقات التي تحددها القرابة والنسب. كما أن علاقتها بالسياسي تتغير حسبما تحدد المواقع الخاصة بالأفراد أو مواقع بعض الجماعات الاجتماعية، وهذا ما يعاني منه بعض الشباب لاسيما التمييز بينهم على أساس الأصل والنسب والإندماء الطبقي في تقسيم الوظائف والأدوار الاجتماعية المختلفة. إنهم يدركون جيدا حقيقة السلطة المحلية والأسس المبنية عليها، فيسعون في الكثير من المرات إلى التغيير في مجرى الأحداث بواسطة التعبير عن سخطهم وإستياءهم المستمر من تلك الممارسات المجحفة في حقهم، رغم أن هذه السلطة السياسية كما تظهرها الدراسات الأنثروبولوجيا هي في خدمة بنية إجتماعية، من الواجب الحفاظ عليها وإبقائها على حالتها. فالسلطة تؤكد على التفرعات المكونة للعلاقات الاجتماعية، وتعمل على « لم الشمل وبناء الصرح الاجتماعي » لأي مجتمع، وفي خضم كل هذه الصراعات بين السلطة السياسية الاجتماعية والقوة الاجتماعية المحلية الممثلة في الشباب وباقي المواطنين من خلال مجالس الأحياء والجمعيات المختلفة التي تعبر عن آرائهم وتطلعاتهم تسير إلى ما اسماه « BOURDIEU » بالعنف الرمزي... أي أن الجسد في العالم الاجتماعي لكن أن يكون العالم الاجتماعي في الجسد ». وان الفرد يجد نفسه في إطار اجتماعي ثقافي، لبقاء البنية السليمة للمجتمع⁽¹²⁾. فحسب « BOURDIEU » فإن هذا الصراع بين البنية الاجتماعية التي تمثل فئة الشباب بالأحرى والسلطة السياسية كل ذلك من أجل البقاء ضمن هيكل اجتماعي منظم تحت طائلة القانون وأوامر تصدرها السلطة السياسية، لكن كل هذا يستمد جذوره من السلطات الاجتماعية، الإقتصادية، الثقافية وطريقة التشقيف. إذن الواقع الاجتماعي له منطقه الخاص، والشباب له مفهومه الخاص إزاء السياسي (السلطة السياسية – pouvoir local)، أي انه يملك نموذجاً للدولة في تصوره فلا يمثل لكل ما يمليه عليه التنظيم المفروض والرسمي إلا من خلال ما يمليه عليه ضميره وثقافته الخاصة (لديه تصورات مستقاة من الواقع الموجود).

الشباب و السلوك الإنتخابي :

يندرج السلوك أو الفعل الإنتخابي ضمن ممارسة المواطنة، و يفضل الشباب عند ممارسة عملية الإنتخاب، أن يتوج فعلهم الإنتخابي بمشاريع تهدف إلى تغيير الواقع و تجديده بما يخدم مصالحهم بالدرجة الأولى و كثيرا ما ينتخبون للتعبير عن رفضهم و سخطهم على الأوضاع المزرية التي يعيشونها يوميا من خلال الإنتخاب « الأبيض » و غير الملتزم⁽¹³⁾، لذا فإن هذا الموقف يضعف من عملية إحتجاجهم و مطالبهم، بل يكتفون بأشكال المطالبة الهادئة و المسالمة و المكوث في وضعية الإنتظار و الشكاوى أو التطرف و القيام بأعمال العنف و الشغب.

يتأثر شكل السلوك الإنتخابي بالمحيط الإجتماعي وبالمستوى الدراسي « niveau d'étude » للآباء، و كذا بعوامل السن و الجنس و المستوى التعليمي للفرد و الحراك الإجتماعي من جيل إلى جيل و داخل الجيل في حد ذاته، إضافة إلى تأثير الجوار و الأصدقاء والخروج و مكان العمل و وسائل الإعلام و المناخ العام للمجتمع⁽¹⁴⁾. فعملية الإحتكاك والتفاعل الإجتماعي و الثقافي و السياسي للشباب تلعب دوراً كبيراً في تكوين شخصيتهم و هويتهم من خلال التجارب الشخصية. معظم أفراد العينة (ذكورا أو إناثا) لديهم نفس التجارب الشخصية التي تساعدهم في تكوين ثقافة سياسية إجتماعية جواريه مبنية على أسس و قيم حضارية عن طريق عمليات الإحتكاك اللامتناهية بين الأفراد داخل الفضاء الإجتماعي (كالحركة الكشفية و الرحلات المختلفة)، التي تغرس فيهم روح حب الوطن و التنظيم و معرفة الغير « l'empathie » التي تعتبر ميزةً بداخلنا⁽¹⁵⁾، و تطوير سلوكياتهم على أساس ما اكتسبوه أثناء عملية التفاعل من معارف مختلفة.

كل هاته المعطيات ساعدت في بلورة مرجعية فكرية حول المحيط الإجتماعي إنطلاقا من الحي كفضاء صغير في تنمية المجتمع و غرس القيم الوطنية و روح المسؤولية و تدعيم روابط التعاون ذات البعد و الهدف المشترك في نفوس الشباب.

يتأثر القرار الإنتخابي و يتقوّل حسب العوامل المختلفة داخل الوظائف الهامة المتنوعة : أ- الظروف السائدة. ب- مشاكل الدولة أو البلد، ج- البرامج الخاصة للأحزاب السياسية. ⁽¹⁶⁾ في هذا الصدد يرى (MOSCOWICI) : « أنه عندما تصبح تصرفات البعض هي تصرفات الأغلبية، فإنها تكتسي طابع التمثيل الجماعي »⁽¹⁷⁾. وعليه، فإن السلوكات الإنتخابية لفئة الشباب مقترنة بالتصورات و الأفكار التي يحملونها من جهة و ما يجري داخل المحيط الإجتماعي من أحداث و ظواهر مختلفة و تهدف هذه الممارسة حسب تمثلاتهم إلى تحقيق مايلي :

حرية التعبير و إبداء الرأي دون أية قيود تحد من ذلك، و تجسيد كلمة المواطن المعبر عنها.

حرية الإختيار الأحسن و الأنسب (الرجل المناسب في المكان المناسب) و تكريس مبادئ الديمقراطية.

الإنتخاب يهدف إلى تحقيق البناء الإجتماعي و السياسي للوطن على أسس حضارية و قيم إنسانية (المساواة، العدالة، ...).

تحقيق الشباب لمواطنتهم السياسية و المدنية، و يعتبر الإنتخاب قناةً من قنوات التعبير عن الرؤى المختلفة.

إثبات للهوية و تحقيق للوجود الشباني ككتلة إجتماعية مهيمنة في المجتمع.

إبراز دور الشباب في الإختيار السياسي من خلال المشاركة الفعلية و الواسعة و لاسيما النساء اللواتي يعتبرن ناخبات و أهلاً لأن ينتخبن في نفس الظروف التي ينشط فيها الرجال .

إن مبدأ الإمتناع عن أداء واجب الإنتخاب و مقاطعته عند بعض الشباب تعبير عن الرفض والغضب على عدم الجدوى من تلك الممارسة التي لا طائل من ورائها ما دام معظم الشباب يعيشون التهميش و الإقصاء و يتخبطون في مشاكل البطالة و أزمة السكن الإنحراف والضياغ، المستقبل المجهول... ضمن هذا السلوك، وفي هذا الشأن أثار انتباهنا حديث أحد الشبان بشأن الإنتخاب قائلاً: « أنا لا أنتخب و لماذا أنتخب؟ ما دمت بطالاً ليس لي عمل و سكن و أسرة إضافة إلى حرمانني من كل شيء يتعلق بالحياة الإجتماعية الجيدة، و كل الأبواب مغلقة في وجهي ... » . و كما لا ننسى أن النساء لا يمارسن حقوقهن في الإنتخاب مثل الرجال يشاركن غالباً بنسبة أقل في الإقتراع و لا يساندن كثيراً الأحزاب السياسية.⁽¹⁸⁾

لا يزال اليوم الحكم السياسي يعتبر من طرف غالبية الرجال حكماً فاعلاً بامتياز و أداة لازمة لهذه الذهنية. فالنساء اللواتي يشرعن في الإحتكار الذكوري ينظر إليهن على أنهن مغتصابات لهذا الحق⁽¹⁹⁾، و هذا راجع لطبيعة البنية الإجتماعية و السياسية و الثقافية السائدة في المجتمع المحلي.

و على هذا الأساس فان السلوك الإنتخابي كممارسة حضارية و تجسيد لمبدأ المواطنة مرتبط بدرجة وعي كل فرد و التصورات التي يحملها من جهة، و المحيط الإجتماعي و السياسي من جهة ثانية، - يرتفع و ينخفض - من حيث المشاركة حسب توافقه مع طموحات و إنشغالات الشباب المختلفة في بناء مستقبل سياسي، إجتماعي ثقافي وإقتصادي والعكس صحيح، و يتأثر أيضاً بانعدام الثقافة السياسية و الممارسة الديمقراطية.

و عليه، فان ممارسة السياسة لا تقتزن بالسن بل على عوامل أخرى. فهذا (olivier Galland) يرى: « أن أثر العمر لا يلعب دوراً كبيراً و بصفة ميكانيكية و بيونفسانية و إنما النضج الكبير للأفراد هو الذي يفسر أو بشرح تطور الوضع السياسي ». و هذا « أنيك برشرو » نجده يحدد سن الدخول في الحياة السياسية ما بين 20 إلى 25 سنة، كما يبين كذلك أن سن التقاعد للحياة السياسية لا يتموقع في مرحلة أو سن الشباب، إذا من هذا نستنتج أن السن لا يحدد الدخول في الحياة السياسية و إنما الثقافة الشخصية و الإجتماعية، أما السن ما بين 20 و 25 سنة فهو المحدد للحركية المهنية و القوة و الفعالية⁽²⁰⁾.

المجتمع المدني و الديمقراطية:

من جملة التساؤلات التي يمكن طرحها في هذا الصدد و التي ليست من البساطة الإجابة عنها هي تلك المتعلقة بما إذا كان المجتمع المدني شرطاً لتحقيق الديمقراطية أم أن تكون الديمقراطية شرطاً لتكوين المجتمع المدني؟ إذا كان المجتمع المدني بالمعنى الحديث المتداول اليوم يعني مجموع المنظمات غير الحكومية (NGO'S)، فإنها على أهميتها ليست كافية بذاتها و لا يمكننا بالنسبة لواقع المجتمع العربي عموماً و الجزائري خصوصاً إختزال المجتمع المدني في تلك المنظمات دون أن نحدث تشويهاً كبيراً في المفهوم و الظاهرة على حد سواء.

يشكل المجتمع المدني « البنية التحتية » للديمقراطية، وهو أشبه بالشرابين و القنوات التي يجري فيها السائل الحيوي للديمقراطية، و هما وجهان لعملة واحدة هي « الحرية ». فإذا كان من المسلمات أنه لا تنمية من دون ديمقراطية فإنه كذلك لا ديمقراطية من غير مجتمع مدني . و كما يقول سعد الدين إبراهيم : « إذا زرعت أو نقلت الديمقراطية إلى تربة أي بلد بلا مجتمع مدني فلن تعيش، و إذا عاشت فان ذلك يكون بوسائل صناعية إلى أن يقبلها الجسم الاجتماعي-السياسي لهذا البلد، و هو لن يقبلها إلا إذا ساندت هذه الديمقراطية تنظيمات المجتمع المدني ».⁽²¹⁾ و لعلنا ندرك عمق العلاقة العضوية بين المجتمع المدني و الديمقراطية إذا عرفنا إن تنظيمات المجتمع المدني هي المسؤولة عن التنشئة المدنية السياسية المبكرة للشباب المواطن عبر الجمعية و النقابة و الحزب.⁽²²⁾

هذا هو حال التجربة الديمقراطية في الجزائر، التي بدت ملامحها تظهر بعد الإنفتاح السياسي الكبير و التحول العميق الذي شهدته السياسة المحلية، و إنقسام الرأي الشباني بين مؤيد و معارض لهذه التجربة الجديدة . فالمدنيون يرون أن الديمقراطية أدت إلى إبراز دور المواطن من خلال التقرير و التنظيم بكل حرية و شفافية (التعددية الحزبية، بروز الجمعيات المختلفة)، و حرية الرأي العام (التعبير عن الآراء الخاصة) إلى جانب حرية النشاط السياسي من خلال المشاركة الواسعة عكس ما كانت عليه من قبل . كما نجد حرية الإختيار (الإنتخاب) و إعطاء أهمية للفئة النسوية من خلال إحترام حقوقهن و مشاركتهن في جميع مجالات الحياة و بروز الوعي و التفتح السياسي كما يحدث داخل المجتمع، و توسيع مجال تدخل المواطن في مجالات مختلفة و لعب كل أدواره في المجتمع . هذا بالإضافة إلى نمو الحركات الجمعوية بصفة كبيرة و فتح الأبواب أمام كل المواطنين للمشاركة في تنمية المحيط الاجتماعي، و فتح المجال أمام الشباب للتعبير عن مشاكلهم بدون خوف سواء عن طريق الحزب أو النقابة أو الجمعية أو الصحافة على المستوى المحلي و الوطني .

إن سوء التقدير و العمل الأساسي الذي وقعت فيه النخب السياسية العربية، أنها ركزت على « البنية الفوقية... » من النظام السياسي و على الديمقراطية و أشكالها و آلياتها كبناء سياسي فوقي، و لم توجه الجهود نحو ترسيخ قيم الديمقراطية و حقوق الإنسان في التربية الاجتماعية كقيم و علاقات، ثم على مستوى التنشئة الأولى : كتربية و فكر و سلوك في البيت و المدرسة و الجامعة و النادي و الجمعية و في الحزب . فلم ترسخ الديمقراطية، و ضعف هذه الأخيرة يعود إلى ضعف تنظيمات المجتمع المدني .

و عليه، فان المجتمع المدني هو رهان المستقبل و هو الشرط الموضوعي لتحقيق الديمقراطية، و لن تتأصل هذه الأخيرة كفكر و كثقافة لدى الإنسان على المستوى المحلي و العربي، و لن تتأسس في وعيه بحيث تتحول إلى قناعة لا تتزعزع كقناعة العقل بالضروريات البديهية⁽²³⁾ إلا بتفعيل تنظيمات المجتمع المدني وفق القيم و المعايير التي تتسم بها المواطنة كممارسة حضرية تضمن الفرد و الجماعة معا .

الشباب و الاغتراب السياسي :

تدفع سطوة المجتمع المعاصر و منظومة القيم الجميع نحو البحث عن هوية خاصة، ذلك أن

كل دور إجتماعي و سياسي و ثقافي في الحياة العامة تلتصق به على الجانب الجزئي سمات محددة لهوية ما . مثلما تساعد قيم هذا المجتمع المعاصر بالذات على القيام بهذا الدور من جهة أخرى . غير أنه في حالة غياب هذا الدور المزدوج و التأثير الفعلي للشباب ، بإعتبارهم الأساس الديناميكي للمجتمع ، يصعب من عملية الاندماج الكلي .

كما أن الشعور بإنعدام القيمة و الإنتماء الإجتماعي و السياسي و الثقافي قد يؤدي إلى الإحساس بالغربة أو الإغتراب . فالإغتراب كحالة سيكولوجية قد يأخذ أشكالا و أبعادا أخرى في العلوم الإجتماعية . فقد يستخدم و يوظف بمعاني عديدة أبرزها ما كتبه (SEEMAN) في مقال له عن مفهوم الإغتراب ، ميز فيه خمس إستخدامات لهذا المصطلح فهناك :

1- إنعدام القوة : الذي يعني شعور الفرد بأنه ليست لديه القدرة على التأثير في المواقف الإجتماعية المحيطة به .

2- فقدان المعنى : الذي يتضمن عجز الفرد عن الوصول إلى قرار أو معرفة ما ينبغي أن يفعله ، أو إدراك ما يجب أن يعتقده موجهها لسلوكه .

3- فقدان المعايير : و هو لجوء الفرد إلى إستخدام أساليب غير مشروعة و غير موافق عليها إجتماعيا لتحقيق أهدافه .

4- العزلة : و معناها إنفصال الفرد عن تيار الثقافة السائد ، و تبني مبادئ أو مفاهيم مخالفة مما يجعله غير قادر على مسابقة الأوضاع القائمة .

5- غربة الذات : و هي إدراك الفرد بأنه أصبح مغتربا حتى عن ذاته .⁽²⁴⁾

فالمواطنة ليست مجرد مجموعة قيم الحقوق و الواجبات المسجلة لدى أمة ما ، فهي كذلك التطبيق الحيوي للحوار السياسي و المشاركة الفعلية في تحليل الأزمة المتعددة الأشكال . فالإنقضاء و التهميش و الحرمان من هذه المشاركة يؤدي بالشباب إلى الإنحراف عن المسار الإجتماعي و القيم و المعايير المتعارف عليها محاولة منهم تغيير ما بالذات و خارجها عن طريق التمرد الإجتماعي و الثقافي و بناء عالم رمزي خاص بهم . و يرجع ذلك إلى ضعف دور المؤسسات التقليدية للتنشئة الإجتماعية في احتواء هذه الشريحة الإجتماعية (كالعائلة ، الحي ، ...) و التي بدورها تسمح للفرد إثبات هويته في وسط المجتمع و وسط كل الهيئات الممثلة مثل (المجالس الرسمية ، الأحزاب ، الجمعيات ، ...) .

فالإغتراب الذي يشعر به الشباب كما ذكرنا قد يرجع كذلك إلى الحرمان الذي يعانيه هؤلاء في شتى مجالات الحياة المختلفة كالمال و التعبير عن الرأي الخاص و الصراحة ، و ضياع الحق الشخصي و الإستقرار حيث بينت الدراسة أهم الأشياء التي حرم منها معظم شباب الحي و التي جعلتهم يفقدون الأمل في بناء مستقبل واعد .

و لتكريس مبادئ المواطنة لابد من تعزيز و تقوية رغبات الشباب في التبادل الرمزي و التواصل الفكري ، و توطيد روابط الإنتماء بينهم وبين الجماعة الإجتماعية المحلية ، و تشكيل هوية مرتكزة على القيم الحضارية و الوطنية و ذات سلطة في اتخاذ القرار ، وعليه تصبح السلطة كبعد أساسي محتم لا مفر منه لكل علاقة إجتماعية و كل تبادل بين الفاعلين المندمجين في علاقة فردية داخلية لا شكلية أو علاقات تنظيمية مشكولة في العلاقات الإجتماعية ، فالمواطنة في غياب هذه العوامل و المؤثرات لا معنى لها فهي مجرد تحضر بسيط و مجرد تمدن فقط .⁽²⁵⁾

قائمة المراجع:

- 1- جريدة الخبر، العدد 4149، السنة الثالثة عشرة، 20 ماي 2004.
- 2- بيار أنصار: «العلوم الاجتماعية المعاصرة»، ترجمة نخلة فريفر، المركز الثقافي العربي، الطبعة الأولى بيروت 1992، ص 33.
- 3- Harbi (M) : l'Algérie et son destin "croyants ou citoyens", ed. Arcantere, paris 1992, p66.
- 4- المدن الجزائرية: «مجلة إنسانيات»، عدد 05، ماي/أوت 1998 (مجلد 2)، ص 52.
- 5- weber Max": «le savant et le politique», U. G. E.-paris 1959, p108.
- 6- ALAIN TOURAINE": «pour la sociologie», eds seuil 1974-paris-p15
- 7- HIDE T-HIMMEL WEIT": «la socialisation politique», revue internationale des sciences sociales. Vol, 35. N° 02/ 1983, p 263-264.
- 9- George Balandier: «l'anthropologie politique", ed. puf 1972, p73.
- 10- Bernard. Crozel : «urbanité et citoyeneté», ed l'harmattan, 1998, p 120.
- 11- جورج بلاندييه: الأنثروبولوجيا السياسية، ترجمة: جورج أبي صالح منشورات مركز الإنماء القومي، بيروت 1986 ص 70.
- 12- Sylvie. Biarez": «le pouvoir local», préface de francois d'arcy, ed. Economica 1986, p09.
- 13- مجلة إنسانيات: «الحركات الجموعية في المغرب العربي»، رقم 05 / 2005، منشورات مركز البحوث الأنثروبولوجية الاجتماعية والثقافية (crasc)، ص 30.
- 14- Hilde T. Himmelweit, la socialisation politique, revue internationale des sciences sociales, vol 35, n° 02 / 1983, p269.
- 15- Alain. Kerjean, les nouveaux comportements dans l'entreprise, coll. tendances, ed d'organisation, 2000, p 107.
- 16- Hilde T. himmelweit, la socialisation politique, revue internationale des sciences sociales, vol 35, n° 02 / 1983, p 268.
- 17- Ibid. p 280.
- 18- Patricia. Latour, «femmes et citoyeneté», ed. L'atelier 1995, paris, p 61.
- 19- Patricia. Latour, Ibid. p 67.
- 20- Olivier. Galland, «sociologie de la jeunesse», ed. Armand colin, paris 1991, p115.
- 21- عبد المجيد الأنصاري: العلاقة بين المجتمع المدني و الديمقراطي، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، أكتوبر 2001، العدد 272، ص 98.
- 22- المرجع نفسه، ص 98.
- 23- محمد عابد الجابري: «مسألة الديمقراطية والأوضاع الراهنة في الوطن العربي»، مجلة المستقبل العربي، السنة 14، العدد 157، مارس 1992. ص 04.
- 24- M. Seeman: «on the meaning of alienation», APSR, vol 24. 1959, p 783-789
- 25- Pierre Tap: la société Pygmalion ? Intégration sociale et réalisation de la personne. Ed. Dumand, paris 1988. p 165.